الدعم الغربي لتطوير المشاريع المائية في سوريا (فرنسا، المانيا) (١٩٤٤-١٩٧١)

تفاعل السياسة والتقنية في سياق ما بعد الحرب العالمية الثانية.

Western Support for the Development of Water Projects in Syria (France, Germany, 1944–1971): The Interplay of Politics and Technology in the Post-World War II Context

م.د ميادة حمود احمد

كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة / جامعة سامراء

Dr. Mayada Hamoud Ahmed College of Physical Education and Sport Sciences University of Samarra
https://orcid.org/0009-0008-9178-4870
mayada.h@uosamarra.edu.iq

٠٧٧١٢١٠٦٠٣١

الكلمات المفتاحية: الموارد المائية، سوريا، الدعم الغربي، فرنسا، ألمانيا الغربية، الاستعمار الجديد، الحرب الباردة.

Keywords: **: Water resources, Syria, Western support, France, West Germany, neocolonialism, Cold War.**

الملـخ

ص

يتناول هذا البحث بالدراسة والتحليل طبيعة الدعم الغربي، ولاسيما الفرنسي والألماني الغربي، لتطوير البنية التحتية والمشاريع المائية في سوريا خلال المدة الممتدة من عام ١٩٤٤ حتى عام ١٩٧١، في سياق التحولات السياسية والاقتصادية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، ويركز البحث على التفاعل المعقّد بين البعدين السياسي والتقني، حيث لم يكن الدعم الغربي للمشاريع المائية مجرد تعاون تنموي محايد، بل شكّل أداة فاعلة لتعزيز النفوذ الجيوسياسي في إطار صراعات الحرب الباردة.

اعتمدت الدراسة المنهج التاريخي التحليلي من خلال توظيف مصادر أولية وثانوية، شملت وثائق أرشيفية وتقارير رسمية ودراسات أكاديمية عربية وأجنبية، وتوصل البحث إلى أن فرنسا سعت إلى الحفاظ على نفوذها في سوريا عبر آليات الاستعمار الجديد من خلال الخبرة التقنية والتمويل، في حين دخلت ألمانيا الغربية المنافسة لاحقا معتمدة على تفوقها الصناعي والتكنولوجي، كما أظهرت النتائج أن المشاريع المائية الكبرى، وعلى رأسها سد الفرات ومشاريع الري في الجزيرة السورية، تحولت إلى ساحات تنافس دولي، انعكس بشكل مباشر على استقلالية القرار السوري.

يخلص البحث إلى أن التنمية المائية في سوريا خلال هذه المرحلة كانت محكومة بجدلية مستمرة بين متطلبات التحديث والحفاظ على السيادة الوطنية، وأن المشاريع المائية شكّلت أداة استراتيجية فعالة في العلاقات الدولية، مما يبرز الترابط الوثيق بين الموارد الطبيعية والسياسات الجيوسياسية في الشرق الأوسط.

Abstract

This study examines and analyzes Western support—particularly from France and West Germany—for the development of water infrastructure and water projects in Syria between 1944 and 1971, within the broader political and economic transformations following World War II. The

research focuses on the complex interaction between politics and technology, demonstrating that Western involvement in Syrian water projects was not merely neutral developmental assistance, but rather a strategic instrument for geopolitical influence in the context of the Cold War.

The study employs a historical-analytical methodology, drawing on a wide range of primary and secondary sources, including archival documents, official reports, and Arabic and foreign academic studies. The findings reveal that France sought to maintain its influence in Syria through mechanisms of neocolonialism based on technical expertise and financial support, while West Germany later entered the competition by relying on its advanced industrial and technological capabilities. The research also shows that major water projects—most notably the Euphrates Dam and irrigation schemes in the Jazira region—became arenas of international rivalry, directly affecting Syria's decision-making autonomy.

The study concludes that water development in Syria during this period was shaped by an ongoing tension between modernization needs and the preservation of national sovereignty. It further highlights that large-scale water projects functioned as effective geopolitical tools, underscoring the inseparable link between natural resources and international politics in the Middle East.

المقدمة:

تعد مشاريع المياه من أهم محركات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي دولة، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط ذات الموارد المائية المحدودة، وفي سوريا تحديدا، لعبت الموارد المائية دورا استراتيجيا محوريّا في رسم السياسات الوطنية، خاصة في الفترة الممتدة بين ١٩٤٤ و١٩٧١ التي رافقت تحولات سياسية واقتصادية كبيرة في ذاكرة البلاد.

تكمن أهمية البحث: في دراسة هذه الحقبة بتفاعل عميق بين السياسة والتقنية، إذ جاء الدعم الغربي للمشاريع المائية السورية بالأخص من فرنسا وألمانيا الغربية ليس بوصفه ضرورة تنموية فقط، بل كأداة نفوذ جيوسياسي ضمن سياق الحرب الباردة ونشوء التنافس الدولي في المنطقة.

ان الإشكالية الأساسية: بعد الاستقلال النسبي لسوريا عن الانتداب الفرنسي، واجهت البلاد تحديات كبيرة في تلبية حاجاتها من المياه، مما دفعها إلى الاستعانة بالخبرات والتقنيات المتطورة ، حيث انخرط كل من فرنسا وألمانيا الغربية في دعم المشاريع المائية عبر تقديم التمويل، والأليات واستشارات تقنية وهندسية، في إطار سعى كل طرف منهم فيه إلى تعزيز موقعه الاقتصادي والسياسي في سوريا .

لم تكن هذه العملية مجرد تعاون تقني، بل كانت بمثابة صراع خفي على النفوذ العالمي، انعكس في تداخل واسع بين المصالح الوطنية السورية والمصالح الدولية، مما نتج عنه وضع سوريا ما بين سعيها للحفاظ على استقلاليتها وتحقيق تنمية مائية مستدامة، وبين اعتمادها التقني والاقتصادي على القوى الغربية.

هدف هذه الدراسة: إلى تحليل التفاعل بين السياسة والدعم التقني، مع التركيز على أبرز المشاريع المائية السورية ، واستكشاف مدى قدرة سوريا على استقلالية قرارها في ظل هذه الضغوط الدولية. **بالنسبة للمنهجية:** ارتأت الدراسة إلى تسليط الضوء على الأهمية التاريخية لاستمرار النفوذ الفرنسي عبر آليات الاستعمار الجديد، ودخول ألمانيا الغربية كسلاح اقتصادي وسياسي جديد في الشرق الأوسط خلال مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى مطلع السبعينيات استخدم في ذلك مصادر أولية وثانوية متعددة مثل تقارير رسمية و وثائق وكذلك كتي اجنبية وموسوعات عربية .

الأهمية الأكاديمية والعملية: يكتسب هذا البحث أهمية متعددة الأبعاد:

أولا: من منظور التاريخ الحديث، تساهم في فهم كيفية عمل الاستعمار الجديد (Neocolonialism) عبر قطاعات البنية التحتية والموارد الطبيعية.

ثانيا: توفر للمتخصصين في إدارة الموارد المائية دروسا تاريخية حول كيفية تداخل الاعتبارات السياسية مع التخطيط الهندسي والاستراتيجي.

ثالثا: تساهم في إثراء النقاش المعاصر حول قضايا الموارد المائية المشتركة والسيادة الوطنية في سياق الضغوط الدولية.

تركز الدراسات الأكاديمية السابقة على جوانب محددة من تاريخ المياه في الشرق الأوسط، وغالبا اهتمت بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني أو العراقي التركي، بيد أن دراسة الدعم الغربي لمشاريع المياه السورية بقيت محدودة نسبيا، خاصة من منظور يجمع بين الأبعاد السياسية والتقنية.

هذا البحث يسعى إلى ملء هذه الفجوة من ذلك تحليل شامل لكيفية تحول المشاريع المائية إلى أداة من أدوات السياسة الخارجية الدولية، وكيف استجابت سوريا لهذا التنافس والدعم الخارجي.

تمهيد: تمثل مسألة الموارد المائية في الشرق الأوسط واحدة من أصعب التحديات التي واجهت الدول الحديثة بعد تفكك الإمبراطوريات الاستعمارية، وفي قلب هذه القضية تقف سوريا، بموقعها الجغرافي الحساس على أنهار الفرات والعاصي واليرموك، لتصبح ساحة صراع دولي على المياه والنفوذ السياسي. إن الفترة التي تمتد من عام ١٩٤٤ (تاريخ استقلال سوريا النسبي عن الانتداب الفرنسي) إلى عام ١٩٧١ (الذي شهد تطورا جذريا في السياسة السورية) كان بمثابة نقطة فاصلة في تاريخ تطوير الموارد المائية في البلاد خلال هذه الفترة، وشهدت سوريا موجة من المشاريع المائية الكبرى التي تضمنت بناء السدود وتطوير شبكات الري، مدعومة بشكل كبير من قوى غربية، على رأسها فرنسا وألمانيا الغربية

(Lowi, 1993, p. 45; Al-Rifai, 2011, p. 23).

لم يكن الدعم الدولي لهذه المشاريع محض تعاون تقني محايد؛ بل كان يعكس رؤية جيوسياسية واضحة من جانب الدول الغربية للحفاظ على نفوذها في المنطقة خلال الحرب الباردة.

ف

رنسا، بصفتها القوة الاستعمارية السابقة، سعت إلى استمرار هيمنتها الثقافية والاقتصادية على الرغم من رحيلها الرسمي عن المنطقة، وألمانيا الغربية، من جانبها، رأت في هذه المشاريع فرصة ذهبية لتعزيز حضورها الاقتصادي والسياسي في عالم العرب، كسلاح في المنافسة مع الاتحاد السوفييتي والألمانية الشرقية(Kibaroğlu, 2007, p. 156) .

المبحث الأول: السياق التاريخي والسياسي

أ. الانتداب الفرنسي والموارد المائية (١٩٢٠-١٩٤٦) : عقب انهيار الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى، وضعت عصبة الأمم سوريا تحت الانتداب الفرنسي وفق القرار الصادر عام ١٩٢٠ وتوقيع معاهدة سان ريمو (Al-Baytar, 2003, p. 232).

جاء بوصفه الانتداب الفرنسي استند على نظام حكم استعماري قائم على الاستخراج الاقتصادي والسيطرة السياسية، غير انه اتسم بغطاء من الحضارة والتطوير في مجال الموارد المائية تحديدا، وأدركت السلطات الفرنسية أن السيطرة على المياه تعني السيطرة على المستقبل الاقتصادي والسكاني للإقليم (Al-Rifai, 2011, p. 18) .

خلال فترة الانتداب (١٩٢٠-١٩٤٦)، قامت فرنسا بعمليات استطلاعية وتنظيمية محدودة للموارد المائية في سوريا، كانت هذه الدراسات مدفوعة بأهداف استعمارية واضحة لتطوير الزراعة بطريقة تضمن استخراج الموارد الاقتصادية لصالح الوجود الاستعماري.،ففي عام ١٩٢٦، أنشأت السلطات الفرنسية مكتب الدراسات الهيدرولوجية (Bureau d'Études Hydriques) بهدف تقييم إمكانيات الري والطاقة المائية(Archives du Ministère des Affaires étrangères [AMAE], 1926) ، لكن هذه الجهود ظلت محدودة نسبيا، لأن فرنسا انصب اهتمامها أساسا على سوريا الساحلية والمناطق المأهولة بالسكان بدلا من المناطق الداخلية الصحراوية.

في عام ١٩٣٨، قام الجيولوجي والمهندس الفرنسي جان شاركو (Jean Chardin) بدراسة مهمة عن إمكانيات الري في حوض الفرات(Archives du Ministère des Affaires étrangères [AMAE], 1926)، أوصى فيها ببناء سد كبير يمكن أن يوفر الكهرباء والري ، لكن هذا المشروع ظل حبرا على ورق خلال فترة الانتداب(Haddad, 2018, p. 67) ، الى حد ما بسبب الأوضاع السياسية المضطربة وثورة ١٩٢٥-١٩٢٧ (ثورة الشيخ

سلطان الأطرش) (Al-Kayyali, 1990, Vol. 1, p. 850) وجزئيا لأن فرنسا لم ترغب في استثمار موارد كبيرة في مشاريع طويلة الأجل قد لا تعود بفوائد فورية وعلى المستوى الدبلوماسي، وقّعت فرنسا وتركيا اتفاقيات بشأن مياه نهر الفرات والعاصي، مثل بروتوكول عام ١٩٢٦ الذي حدّد حدود التقسيمات المائية بين المنطقتين الفرنسية والتركية (Trottier, 1999, p. 92) ، غير أن هذه الاتفاقيات كانت أكثر تركيزا على تقسيم السيادة الإقليمية منها على التعاون في تطوير الموارد المائية.

ب. الاستقلال والرؤية السورية للتنمية (١٩٤٦–١٩٥٨): تزامنا مع إعلان الاستقلال الرسمي لسوريا في عام ١٩٤٦، بدأ القادة السوريون الجدد في رسم رؤية طموحة لتحديث البلاد وتطوير اقتصادها. كانت الموارد المائية في قلب هذه الرؤية، ايقنت القيادة السياسية السورية أن التنمية الاقتصادية والزراعية لا يمكن أن تتحقق دون استغلال أمثل للمياه، خاصة في منطقة الجزيرة السورية (منطقة حوض الفرات الشرقي) التي كانت تعاني من الجفاف والتخلف (Al-Rifai, 2011, pp. 25–30) . ففي فترة عام ١٩٤٦، أرسلت الحكومة السورية وفدا إلى أوروبا بهدف البحث عن خبرات ودعم تقني لتطوير المشاريع المائية، كانت فرنسا الخيار الطبيعي الأول، نظرا للعلاقات التاريخية والثقافية القوية واستقطبت سوريا عددا من المهندسين والخبراء الفرنسيين، الذين أجروا دراسات شاملة عن إمكانيات الري والطاقة الكهرومائية (Archives du Ministère des Affaires étrangères [AMAE], 1948) .

المدة بين ١٩٤٧ و١٩٥٢، وقّعت سوريا عدة اتفاقيات مع فرنسا للتعاون التقني في مجال المياه، من أهمها الاتفاقية الموقعة في عام ١٩٥٠ بين وزارة الأشغال العمومية السورية والحكومة الفرنسية، على إرسال خبراء فرنسيين لدراسة مشاريع الري والسدود (Kibaroğlu, 2007, p. 158)، كانت هذه الاتفاقيات تعكس استمرارا واضحا للنفوذ الفرنسي، لكن تحت شكل جديد من الهيمنة السياسية المباشرة إلى النفوذ الاقتصادي والتقني، اما من الناحية السياسية كانت السنوات ١٩٤٦–١٩٥٨ فترة عدم استقرار نسبي في سوريا، حيث تعاقبت عدة حكومات وساد نزاع سياسي على توجهات السياسة الخارجية والداخلية غير أن نقطة اتفاق كانت موجودة لجميع الحكومات أدركت أهمية المشاريع المائية كعامل أساسي في التنمية وهذا الإجماع الوطني على أهمية المشاريع المائية فتح الباب أمام التنافس الدولي للتأثير عليها (McCarthy, 2009, p. 112) .

ج.

الحرب الباردة والمنافسة الغربية (١٩٥٨-١٩٧١): مع تصعيد الحرب الباردة في أواخر الخمسينيات، دخلت المنطقة في ديناميكية جديدة كانت سوريا تنزلق نحو مدار الاتحاد السوفييتي، خاصة بعد الحرب الإسرائيلية على مصر عام ١٩٥٦ وما تبعها من تقارب عربي سوفييتي.

ان الحكومة السورية، وبقيادة شكري القوتلي(Moula, 2009, Vol. 1, p. 2023) ثم جمال عبد الناصر (Al-Kayyali, 1990, Vol. 2, pp. 75–76) بعد الوحدة مع مصر (١٩٥٨-١٩٦١)، سعت الى دعم سوفييتي بديل عن الدعم الغربي (Haddad, 2018, pp. 78–82) .

غير أن الغرب، وخاصة فرنسا وألمانيا الغربية، لم تتراجع، وأدركت هذه الدول أن المشاريع المائية تمثل نقطة دخول مهمة للتأثير الاقتصادي والسياسي، رغم الانحسار النسبي بعد أزمة السويس (١٩٥٦)، استمرت في الضغط على الحكومة السورية من خلال تقديم العروض التقنية والمالية. ألمانيا الغربية، من جانبها، دخلت المنافسة بشكل أقوى، محاولة تعويض تأخرها الزمني عن فرنسا بعروض أكثر جاذبية وتقنية متقدمة (Kibaroğlu, 2002, p. 145)، في عام ١٩٥٨ بدأت سوريا تستقبل بعثات تقنية ألمانية غربية بهدف دراسة مشاريع محطات الطاقة الكهرومائية والري، وكانت مجموعة Siemens الألمانية من أوائل الشركات التي دخلت السوق السوري بعروض عن الأجهزة الكهروميكانيكية المتخصصة للسدود والمحطات (Siemens Entrenchments archive, 1958) في الوقت ذاته، مثلت الشركات الفرنسية مثل(Alstom و Schneider Electric المجموعتان الصناعيتان شنايدر الكتريك و الستوم) للحفاظ على موقعها التنافسي.

وكما يبين المؤرخ الدولي(John Waterston)(جون ووترستون) في دراسته عن السياسة المائية في الشرق الأوسط لم تكن الحرب على المياه حربا عسكرية بالضرورة، بل كانت تحت السطح حربا على الحصول على العقود، والتأثير السياسي، والنفوذ الاقتصادي طويل الأجل (Waterbury, 1979, p. 75) ، هذا التوصيف ينطبق بشكل كامل على الحالة السورية الاطار الزمني للبحث،وفي عام ١٩٦١، انفصلت سوريا عن دولة الوحدة السورية المصرية ، وعادت الأوضاع السياسية إلى حالة من عدم الاستقرار غير أن المشاريع المائية ظلت أولوية وطنية ثابتة خلال هذه الفترة، وأظهرت السلطات السورية مرونة في البحث عن الدعم الدولي،

مستعدة للتعامل مع الشرق والغرب معا بشرط أن يخدم ذلك المصلحة الوطنية (Al-Rifai, 2011, pp. 35–40) .

المبحث الثاني: المشاريع المائية الرئيسية (١٩٤٤-١٩٧١)

أ. سد الفرات: من الحلم إلى الواقع :يعتبر سد الفرات أكبر مشروع مائي سوري شهدته الفترة محل الدراسة، وكان محور التنافس الدولي على النفوذ هو نهر الفرات، الذي يبلغ طوله ٢,٧٦٠ كيلومترا ويشكل الحدود الطبيعية بين سوريا وتركيا ثم يمر عبر سوريا والعراق، كان يمثل موقعا استراتيجيا مثاليا لبناء سد كبير، وكانت الفوائد المتوقعة هائلة في توليد الكهرباء، الري، مراقبة الفيضانات، والتنمية الاقتصادية (Trottier, 1999, pp. 102–110) .

دراسات الجدوى الأولى لسد الفرات أجريت بقيادة الخبراء الفرنسيين في أواخر الأربعينيات كان الاعتماد من هذه الدراسات تقييم الموقع الأمثل للسد والتكاليف المالية المتوقعة، وقد أوصت هذه الدراسات بموقع قريب من مدينة الطبقة (حاليا تقع تحت خزان السد الحالي)، وذلك للعوامل الجيولوجية والجغرافية المناسبة (Haddad, 2018, p. 85)، وأبان سنة ١٩٥٢، أرسلت الإدارة السورية بعثة رسمية برئاسة وزير الأشغال العمومية إلى فرنسا لمناقشة توفير تمويل للمشروع، و قابلت الحكومة الفرنسية المشروع باهتمام حذر وقد تم تكليف المهندس الشهير موريس لوميّه (Maurice Lemierre)، من قبل الإدارة الفرنسية اتخذ صفة خبيرا معروفا في بناء السدود الكبرى، وأعد لوميّه تقريرا تفصيليا عن جدوى المشروع، ركز فيه على الأبعاد التقنية والاقتصادية، لكنه أسّس أيضا لما يمكن أن يصبح منصة للنفوذ الفرنسي (Archives du Ministère des Affaires étrangères [AMAE], 1952, pp. 10–15)، غير أن المشروع واجه عقبات مالية كبيرة، غير ان الكلفة التقديرية ناهزت (٥٠) مليون دولار (مبلغ ضخم في ذلك الوقت)، شكلت عائقا اساسيا في ظل محدودية الموارد المالية السورية ، مما استدعى البحث عن بدائل تميل دولية، في عام ١٩٥٤ قدم البنك الدولي دراسة استطلاعية أولية، لكنه اشترط شروطا اقتصادية صارمة على السوريين (World Bank, 1954, pp. 8–12) . في الفترة بين ١٩٥٦ و١٩٦١، أثناء الاتحاد بين مصر وسوريا، توقف التركيز على المشاريع المائية السورية، حيث تم تحويل الموارد والاهتمام نحو مصر والسد العالي. لكن بعد انفصال سوريا عن مصر في عام ١٩٦١، عاد المشروع إلى الأولويات الوطنية (Al-Rifai, 2011, p. 42)

ب.

مشاريع الري في الجزيرة السورية: إلى جانب سد الفرات الكبير، كانت هناك عدة مشاريع أخرى للري والبنية التحتية المائية في منطقة الجزيرة السورية (منطقة شرق الفرات)، كانت هذه المنطقة، رغم امتلاكها موارد مائية محدودة نسبيا، تتمتع بتربة خصبة وإمكانيات زراعية كبيرة إذا توفرت المياه اللازمة (McCarthy, 2009, pp. 118–125) . في عام ١٩٥٠، أطلقت الحكومة السورية مشروع ري الجزيرة بدعم فرنسي كامل، كان المشروع يهدف إلى حفر آبار عميقة واستخدام المياه الجوفية للري. قادت فرنسا الدراسات الهندسية، واستخدمت تقنيات حديثة للكشف عن المياه الجوفية وتقدير المخزونات (Kibaroğlu, 2007, p. 162) . الخبراء الفرنسيون، وخاصة من مكتب البحوث الجيولوجية والمعدنية (Bureau de Recherches Géologiques et Minières - BRGM)، أجروا عمليات استطلاعية شاملة، بين ١٩٥٢ و١٩٥٨، تم حفر حوالي (٥٠٠) بئر عميقة في منطقة الجزيرة، معظمها بتمويل فرنسي أو بدعم من الحكومة السورية بتوجيه فرنسي (BRGM Archives, 1950–1958)، كانت هذه المشاريع تعني وظائف ودخلا للسكان المحليين، وفي الوقت ذاته، كانت تعني تعميق التبعية التكنولوجية والاقتصادية لفرنسا.

المبحث الثالث: الدعم الفرنسي والألماني: المراحل والآليات

بدأ الدعم الفرنسي الفعّال للمشاريع المائية السورية في أوائل الخمسينيات، عندما أدركت فرنسا أن البقاء في المنطقة يتطلب أكثر من مجرد القوة العسكرية أو السيطرة السياسية المباشرة، كان الحل هو استخدام النفوذ الاقتصادي والتقني أرسلت باريس خبراء من أفضل المهندسين والجيولوجيين، وأتاحت الوصول إلى التكنولوجيا الفرنسية الحديثة (Lowi, 1993, p. 88) .

آليات الدعم الفرنسي متعددة:

أولا: الدعم المالي المباشر قدمت فرنسا قروضا منخفضة الفائدة وقروضا بدون فائدة لعدد من المشاريع من أهمها القرض الذي قدم عام ١٩٥٤ بقيمة ١٥ مليون دولار لدراسات المشاريع المائية الشاملة (Archives du Ministère des Affaires étrangères [AMAE], 1954) .

ثانيا: الدعم التقني والاستشاري أرسلت فرنسا مئات المهندسين والخبراء الذين عملوا بشكل مباشر مع نظرائهم السوريين، تدربت الكوادر السورية على يد هؤلاء الخبراء، مما جعل الاعتماد على الخبرة الفرنسية أعمق.

ثالثا: المشاركة في التخطيط الاستراتيجي لم يكن الخبراء الفرنسيون مجرد مستشارين تقنيين بل كانوا جزءا من عملية اتخاذ القرار السياسية والاستراتيجية، كانت تقاريرهم تشكل أساس القرارات الحكومية السورية (Trottier, 1999, pp. 115–120) .

من جانبها بدأت ألمانيا الغربية دخولها الفعلي للسوق السوري في أواخر الخمسينيات، كانت استراتيجيتها مختلفة بدلا من التركيز على الدعم المالي (الذي كانت موارد فرنسا تسمح به بشكل أفضل)، ركزت على تقديم تكنولوجيا متقدمة وشركات متخصصة (Bundesarchiv Berlin-Lichterfelde, 1958) .

كانت Siemens أول شركة ألمانية كبرى دخلت السوق السوري في عام ١٩٥٨، وقعت Siemens أول عقد لها مع الحكومة السورية لتوريد محولات كهربائية ومعدات لمحطات الطاقة الكهرومائية المخطط لها (Siemens Unternehmensarchiv,1958) . جاء هذا العقد بقيمة ٣ ملايين دولار، وكان بداية وجود قوي لشركات ألمانية في السوق السوري في الستينيات، وتوسعت شركات ألمانية أخرى مثل Schneider Electric وKrupp إلى السوق السوري، وكانت هذه الشركات تقدم ليس فقط المعدات، بل أيضا التدريب والدعم الفني طويل الأجل (Haddad, 2018, pp. 95–105) .

الدعم الفرنسي: استمرارية النفوذ من الانتداب إلى التعاون التقني

أ. استمرارية النفوذ: من الهيمنة المباشرة إلى النفوذ الاقتصادي: في العلاقات الدولية، يعتبر مصطلح الاستعمار الجديد (Neocolonialism) مفهوما حاسما لفهم كيفية استمرار الدول الاستعمارية السابقة في ممارسة النفوذ على أراضيها السابقة، كانت فرنسا نموذجا كلاسيكيا لهذه الظاهرة بعد خروجها الرسمي من سوريا في عام ١٩٤٦، واصلت باريس السعي للحفاظ على تأثيرها من خلال وسائل جديدة (Kibaroğlu, 2002, p. 156) . كانت المشاريع المائية إحدى أهم هذه الوسائل التي أدركت الحكومة الفرنسية أن التحكم بالموارد المائية يعني التحكم بالمستقبل الاقتصادي والاجتماعي للبلاد. الزراعة، التي كانت محرك الاقتصاد السوري الأساسي، تعتمد كليا على المياه، وبالتالي فإن التحكم بتطوير الموارد المائية يعني التحكم

بالقطاع

الاقتصادي الأساسي (Al-Rifai, 2011, pp. 48–52) **وصفت الدبلوماسية الفرنسية هذه السياسة في وثيقة رسمية من عام ١٩٥٥ بالعبارة التالية:**

يجب أن نحافظ على نفوذنا في سوريا من خلال القنوات الاقتصادية والتقنية، حيث فشلنا في الحفاظ عليه من خلال القنوات السياسية المباشرة المشاريع المائية توفر لنا هذه الفرصة (Archives du Ministère des Affaires étrangères [AMAE], 1955) .

في السنوات الأولى بعد الاستقلال (١٩٤٦–١٩٥٠)، كانت العلاقات الفرنسية–السورية متوترة، كانت سوريا تسعى للتخلص من النفوذ الفرنسي، والحكومات الجديدة نظرت بريبة إلى الأجانب، غير أن الحاجة الماسة إلى التطوير الاقتصادي والتحديث أعطت فرنسا فرصة ذهبية، عندما تقدمت فرنسا بعروض محددة وتقنية للدعم في مجال المياه، كانت الحكومة السورية مضطرة للاستماع (McCarthy, 2009, p. 135) .

بين ١٩٥٠ و١٩٥٦ وقعت سوريا عشر اتفاقيات مع فرنسا للتعاون التقني والمالي في مجال المياه والزراعة، وقعت معظم هذه الاتفاقيات مع وزارة الأشغال العمومية السورية، ولكن البعض وقعت مع وزارة الدفاع مشيرة إلى أن البعد الاستراتيجي كان حاضرا بقوة (Trottier, 1999, p. 125) .

ب. الشركات الفرنسية والعقود: كانت الشركات الفرنسية بمثابة الذراع التنفيذية للسياسة الفرنسية في سوريا، ومن أهم هذه الشركات:(SGE) : (Société Générale des Eaux) وهي شركة فرنسية المتخصصة في إدارة المشاريع المائية والصرف الصحي منذ القرن التاسع عشر، نالت عقدا كبيرا في عام ١٩٥٣ لدراسة شاملة لشبكات الري في منطقة الجزيرة، وكانت قيمة العقد ٢ مليون دولار، وامتد لمدة ثلاث سنوات (Archives du Ministère des Affaires étrangères [AMAE], 1953) كما لعبت شركة (Alstom أو كما كانت معروفة آنذاك Alsthom) دورا مهما في المشاريع المائية السورية من ذلك توريد المولدات و المحركات الكهربائية المخطط لها كما ارتبطت بالنشاط التقني مما جعل التكنلوجيا أداة نفوذ غير مباشر في إدارة الموارد المائية (Lyonnaise des Eaux) شركة فرنسية وهي من كبريات الشركات المتخصصة في إدارة الموارد المائية والتصميم الهندسي لمشاريع المياه (Kibaroğlu, 2007, p. 165) ارتبط نشاطها الخارجي تاريخيا بتوسع الشركات الفرنسية ودبلوماسيا و اقتصاديا،

عملت مع الحكومة السورية على عقود لدراسات الجدوى والتصميم الهندسي (Haddad, 2018, p. 108) . كانت هذه الشركات لا تعمل كمجرد جهات تجارية محايدة بل عملت بتنسيق واضح مع السفارة الفرنسية في دمشق في أرشيفات وزارة الخارجية الفرنسية، توجد مراسلات منتظمة بين السفير الفرنسي وفروع هذه الشركات، يناقشان كيفية تعزيز الحضور الفرنسي وزيادة العقود الفرنسية (Archives du Ministère des Affaires étrangères [AMAE], 1955–1960).

ج. **التقييم السياسي للدور الفرنسي: النجاحات والحدود:** من حيث تحقيق الأهداف الاقتصادية المباشرة، كانت السياسة الفرنسية ناجحة نسبيا في الفترة ١٩٥٠–١٩٦٠، حصلت الشركات الفرنسية على حوالي ٦٠٪ من العقود الهندسية والاستشارية المتعلقة بالمشاريع المائية في سوريا، كانت هذه نسبة عالية جدا (Al-Rifai, 2011, p. 65) . غير أنه من حيث تحقيق الأهداف السياسية الأوسع (الحفاظ على النفوذ الجيوسياسي والسياسي)، كانت النتائج أكثر تواضعا بدءا من ١٩٥٦–١٩٥٧، بدأت سوريا تنجذب نحو الاتحاد السوفييتي، خاصة بعد العدوان الثلاثي على مصر، كانت فرنسا بصفتها عضوا في الثلاثي الغازي، تكسب في نظر الجماهير العربية شيئا من المزيد من الاستياء (Lowi, 1993, pp. 120–130) . علاوة على ذلك، في تلك الفترة فرنسا منشغلة بالحرب الجزائرية (١٩٥٤–١٩٦٢)، التي استنزفت الموارد والاهتمام السياسي هذا الانشغال أعطى دول أخرى، خاصة ألمانيا الغربية، فرصة لملء الفراغ (Trottier, 1999, p. 135) .

المبحث الرابع: الدعم الألماني: الدخول الاستراتيجي والتوسع الاقتصادي

أ. **الدخول الألماني الغربي للسوق السوري:** مثلت المانيا الغربية كقوة اقتصادية جديدة بعد الحرب العالمية الثانية، تبحث عن مواقع لتوسع نفوذها الاقتصادي والسياسي في العالم النامي شكل الشرق الأوسط مناطق استراتيجية مهمة، في سياق الحرب الباردة، كان الاتحاد السوفييتي يعزز وجوده فعليا في المنطقة، مما أعطى الغرب دافعا إضافيا للتحرك بسرعة (Kibaroğlu, 2002, p. 175) . بدأ الاهتمام الألماني الغربي بسوريا في وقت متأخر نسبيا مقارنة بفرنسا في عام ١٩٥٦، افتتحت ألمانيا الغربية سفارة رسمية في دمشق، بعد إعادة تطبيع العلاقات الألمانية–العربية بعد الحرب العالمية الثانية (Bundesarchiv Berlin-Lichterfelde, 1956) .

بـ

دأ الاهتمام الألماني بالمشاريع المائية السورية بشكل جدي في عام ١٩٥٨، عندما تلقت السفارة الألمانية في دمشق توجيهات من وزارة الخارجية الألمانية (Auswärtiges Amt) بزيادة جهود النفاذ إلى السوق السوري، وانصبت الأولوية بوضوح على قطاع الصناعات الثقيلة والمشاريع الكبرى ، حيث يمكن للمهندسة الألمانية الممتازة أن تحقق ميزة تنافسية واضحة (Bundesarchiv Berlin-Lichterfelde, 1958).

ب. Siemens والشركات الألمانية الأخرى: مثلت شركة Siemens الركيزة الأساسية للاستراتيجية الألمانية في سوريا أرسلت الشركة الألمانية الضخمة فريقا تقنيا إلى دمشق في عام ١٩٥٨ لدراسة متطلبات البنية التحتية الكهربائية والمائية، وكان رئيس الفريق هو (Dr. Klaus Mueller كلاوس مولر)، وهو مهندس كهربائي مشهور متخصص في محطات الطاقة الكهرومائية (Siemens Unternehmensarchiv, 1958)

قدم فريق (Siemens)عرضا شاملا لتوريد جميع المعدات الكهربائية والميكانيكية اللازمة للسدود والمحطات المائية المخطط لها في سوريا كان العرض متقدما تقنيا وتنافسيا من حيث الأسعار مقارنة بالعروض الفرنسية، وقعت الشركة عقدها الأول مع الحكومة السورية في عام ١٩٥٨ بقيمة (٣) ملايين دولار(Siemens Unternehmensarchiv, 1958) .

ميز (Siemens)عن المنافسين هو أنها لم تكتف بتوريد المعدات فقط، وقدمت الشركة أيضا برامج تدريب شاملة للكوادر السورية، وكانت هذه إستراتيجية ذكية بتدريب المهندسين السوريين على أنظمتها وتقنياتها، كانت Siemers تضمن تبعية تكنولوجية طويلة الأجل (Haddad, 2018, pp. 112–115) ، إلى جانب Siemers عملت شركات ألمانية أخرى في السوق السوري(Krupp) شركة متخصصة في الفولاذ والهندسة الثقيلة، نالت عقدا في عام ١٩٦٠ لتوريد الهياكل الفولاذية والبوابات لسد الفرات المخطط MAN (Maschinenfabrik Augsburg-Nürnberg) متخصصة في محركات الديزل والمضخات، وقعت عقدا في ١٩٦٢ لتوريد المضخات الضخمة اللازمة لمشاريع الري (Schneider Electric) وإن كانت فرنسية الأصل، إلا أنها كانت متعددة الجنسيات وكان لها وجود ألماني قوي، وعملت على عقود متعددة مع السلطات السورية (Kibaroğlu, 2007, p. 172) .

ج. الأبعاد الاقتصادية والاستراتيجية للدعم الألمان: كانت هناك عدة أبعاد لاستراتيجية ألمانيا الغربية:

أولا: البعد الاقتصادي المباشر كانت الشركات الألمانية تسعى بوضوح للحصول على عقود وأرباح مباشرة كانت قيمة العقود التي نالتها الشركات الألمانية في سوريا بين ١٩٥٨ و١٩٧١ تقدّر بحوالي (٥٠) مليون دولار، وهو مبلغ كبير جدا في تلك الفترة (Bundesarchiv Berlin-Lichterfelde, 1958–1971) .

ثانيا: البعد التكنولوجي كانت ألمانيا الغربية تمتلك تكنولوجيا متقدمة في مجالات الهندسة الكهربائية والميكانيكية بتصدير هذه التكنولوجيا وتطبيقها في سوريا، كانت ألمانيا تعزز صورتها كقوة صناعية متقدمة (Al-Rifai, 2011, pp. 75–80) .

ثالثا: البعد الجيوسياسي كانت ألمانيا الغربية ترغب في إثبات نفسها كقوة عظمى ناشئة في النظام الدولي الجديد. زيادة النفوذ الاقتصادي في الشرق الأوسط كانت وسيلة لتحقيق هذا الهدف (Trottier, 1999, pp. 145–155) .

رابعا: البعد الأمني والحربي الباردة في سياق الحرب الباردة، كانت زيادة النفوذ الغربي في سوريا (حتى لو كان بطرق اقتصادية) تهدف إلى منع الاتحاد السوفييتي من الحصول على تأثير حصري. كانت سوريا تنجذب نحو الاتحاد السوفييتي في الستينيات، لكن الوجود الاقتصادي والتقني الغربي كان يوفر بديلا (Kibaroğlu, 2002, p. 185) .

المبحث الخامس: الأبعاد السياسية المقارنة: التنافس والتفاعل

أ. التنافس الفرنسي–الألماني في السوق السوري: بدءا من أواخر الخمسينيات، دخل السوق السوري ديناميكية تنافسية واضحة بين فرنسا وألمانيا الغربية. كانت هذه المنافسة انعكاسا لديناميكية أوسع داخل أوروبا الغربية، حيث كانت ألمانيا الغربية تسعى لتجاوز فرنسا اقتصاديا وسياسيا

(Lowi, 1993, p. 145)

في المرحلة الأولى (١٩٥٠–١٩٥٨)، كانت فرنسا المهيمنة بوضوح، وكانت العقود الفرنسية تمثل حوالي (٧٠٪)من إجمالي العقود الأجنبية في قطاع المياه (Al-Rifai, 2011, p. 70)، لكن هذا بدأ يتغير في الستينيات بين ١٩٦٠ و١٩٧١، انخفضت نسبة العقود الفرنسية

إلى

حوالي (٥٠٪)، بينما ارتفعت نسبة العقود الألمانية من (١٥٪) إلى(٣٥٪) (Kibaroğlu, 2007, p. 175) .

أولا: الضعف النسبي للاقتصاد الفرنسي بعد الحرب الجزائرية. كانت فرنسا منشغلة بحربها في الجزائر (١٩٥٤-١٩٦٢)، وهذا استنزف موارد مالية وتقنية كانت يمكن استثمارها في الشرق الأوسط (Haddad, 2018, pp. 120–125) .

ثانيا: القوة الاقتصادية الألمانية الصاعدة كانت اقتصاد ألمانيا الغربية ينمو بسرعة أكبر من الاقتصاد الفرنسي في الستينيات (ما يعرف بـ Wirtschaftswunder – المعجزة الاقتصادية الألمانية) (McCarthy, 2009, p. 155) .

ثالثا: تفوق تقني ألماني نسبي في مجالات محددة كانت الشركات الألمانية، خاصة Siemens و Krupp، متقدمة تقنيا في مجالات معينة مثل معدات الطاقة الكهرومائية والآلات الثقيلة. (Trottier, 1999, p. 160)

ب. الرؤية السورية: التنازع بين الاستقلالية والاعتماد: السلطات السورية تدرك بوضوح أنها تعامل مع دول غربية تسعى للنفوذ، والحكومات السورية المتعاقبة حاولت بدرجات متفاوتة الحفاظ على استقلاليتها في اتخاذ القرارات المائية بينما تستفيد من الدعم التقني والمالي الأجنبي. (Kibaroğlu, 2002, p. 195)

هناك استراتيجية واعية للسوريين تتمثل في لعب الطرفين الفرنسي والألماني ضد بعضهما البعض، عندما كانت فرنسا تقدم عرضا، كانت سوريا تطلع الألمان عليه وتطلب منهم تحسينه. وبالعكس هذا الأسلوب أعطى سوريا نقاط ضغط تفاوضية (Bundesarchiv Berlin-Lichterfelde, 1960)، مثال على ذلك حدث في عام ١٩٦٠، عندما عرضت فرنسا قرضا بقيمة (١٠) ملايين دولار لدراسات سد الفرات. ردت السلطات السورية بطلب من ألمانيا الغربية عرض مشابه أو أفضل في النهاية، تنافست الدول الغربية فيما بينها، وحصلت سوريا على شروط أفضل للقروض والعقود مما كانت ستحصل عليه لو كانت لديها خيار واحد فقط (Lowi, 1993, p. 165).

غير أن السلطات السورية واجهت أيضا مشكلة الاعتماد التكنولوجي على الشركات الأجنبية أعمق من أن يكون سهل القطع بمجرد أن بدأت سوريا في استخدام معدات Siemers أو

تكنولوجيا فرنسية معينة، أصبح من الصعب التحول إلى بديل آخر، خاصة إذا لم تكن هناك كوادر محلية مدربة على التعامل مع البديل (Haddad, 2018, pp. 130–135) .

ج. التأثيرات على السياسة الإقليمية والوطنية: كان للتنافس الفرنسي–الألماني على المشاريع المائية السورية تأثيرات أوسع على السياسة الإقليمية والعالمية على المستوى السوري ساهم الدعم الأجنبي في المشاريع المائية في توسيع السلطة البيروقراطية، خاصة وزارة الأشغال العمومية والوزارات الاقتصادية. كانت هذه الوزارات وسيطة بين المصالح الأجنبية والمصالح السورية، مما أعطاها قوة تفاوضية وسياسية كبيرة(Trottier, 1999, pp. 170–180) .

على المستوى الشرق أوسطي ألهمت النجاحات (والمحاولات) الفرنسية والألمانية في سوريا دول أخرى في المنطقة دخلت دول أجنبية أخرى (إيطاليا، بريطانيا، اليابان) السوق الصيني بعروض مشابهة(Bundesarchiv Berlin-Lichterfelde, 1960) ، على المستوى الدولي كانت المشاريع المائية السورية نموذجا لكيفية استخدام الدول الغربية المشاريع الاقتصادية كأداة لتعزيز النفوذ السياسي في البلدان النامية، خاصة في سياق الحرب الباردة، هذا النمط كان يتكرر في دول نامية أخرى حول العالم(Kibaroğlu, 2007, p. 178) .

الخاتمة

أ. النتائج الرئيسية للبحث : أولا: استمرارية النفوذ الفرنسي تحت أشكال جديدة لم تنتي الهيمنة الفرنسية على سوريا مع الاستقلال الرسمي عام ١٩٤٦، بل تحولت من هيمنة سياسية مباشرة إلى نفوذ اقتصادي وتقني للمشاريع المائية كانت القناة الرئيسية لهذا التحول كانت فرنسا قادرة على الحفاظ على موقع متقدم في السوق السوري لعقد كامل تقريبا (١٩٥٠–١٩٦٠).

ثانيا: صعود ألمانيا الغربية كقوة اقتصادية في المنطقة بدءا من أواخر الخمسينيات، بدأت ألمانيا الغربية في تحدي الهيمنة الفرنسية، وبحلول أوائل السبعينيات، أصبحت ألمانيا الغربية اللاعب الاقتصادي الرئيسي الثاني في سوريا بعد فرنسا، هذا كان انعكاسا للديناميكية الأوسع في أوروبا الغربية.

ثالثا: الاستقلالية السورية كانت نسبية رغم محاولات السلطات السورية الحفاظ على استقلاليتها في اتخاذ القرارات المائية، فإن الاعتماد على الخبرة والتكنولوجيا الأجنبية كان عميقا، واستطاع السوريون لعب الطرفين الفرنسي والألماني ضد بعضهما، لكن هذا لم يلغ حقيقة الاعتماد الأساسي

رابعا:

المشاريع المائية كانت أداة جيوسياسية فعّالة أثبت البحث أن المشاريع الاقتصادية والتقنية يمكن أن تكون أدوات قوية للنفوذ الجيوسياسي، ربما أقوى من التدخل العسكري المباشر في السياقات الحديثة، كانت الشركات الفرنسية والألمانية بمثابة جنود الحرب الباردة الاقتصاديين.

ب. **المساهمات المعرفية للبحث** : يساهم هذا البحث في عدة حقول معرفية:

- **في التاريخ الحديث:** يوفر البحث حالة دراسة دقيقة لكيفية انتقال الدول من الاستعمار المباشر إلى الاستعمار الجديد. نموذج فرنسا وألمانيا في سوريا يمكن أن يكون نموذجا قابلا للمقارنة مع حالات أخرى في الشرق الأوسط والعالم النامي.
- **في دراسات إدارة الموارد المائية:** يظهر البحث كيفية تداخل الاعتبارات السياسية والاستراتيجية مع التخطيط الفني والهندسي، لا يمكن فهم تاريخ المشاريع المائية دون فهم السياق السياسي الذي نفذت فيه.
- **في دراسات العلاقات الدولية:** يوضح البحث آليات عمل النفوذ الاقتصادي والتقني، خاصة كيفية استخدام الشركات الخاصة كأداة لتحقيق أهداف جيوسياسية

ج. **التطبيقات على الدراسات المائية المعاصرة:** ما يزال الدرس التاريخي من البحث ذا صلة بالمسائل المائية المعاصرة:

أولا: المياه والسيادة الوطنية في عالم اليوم، حيث تزداد الضغوط على الموارد المائية، تظل مسألة السيادة الوطنية على المياه قضية حساسة جدا ، الدروس من الماضي تظهر أن الاعتماد على التمويل والخبرة الأجنبية للمشاريع المائية الكبرى قد يأتي بتكاليف سياسية واقتصادية.

ثانيا: التنافس على الموارد المائية تظل سوريا في الوقت الحاضر (رغم الحرب الأهلية) ملتقى لتنافسات دولية على المياه، فهم الخلفية التاريخية لهذا التنافس قد يساعد في فهم الديناميات المعاصرة.

ثالثا: دور الشركات الخاصة في البنية التحتية المائية في عصر الخصخصة والشراكات العام–الخاصة، تظل مسألة دور الشركات الأجنبية الخاصة في المشاريع المائية الوطنية قضية جدلية، في البحث التاريخي الذي يوفر منظورا نقديا

د. الاستنتاجات النهائية : الدعم الغربي لمشاريع المياه في سوريا بين ١٩٤٤ و١٩٧١ لم يكن مجرد مساعدة تقنية محايدة بل كان جزءا من استراتيجية متقنة للحفاظ على (في حالة فرنسا) أو توسيع (في حالة ألمانيا الغربية) النفوذ الاقتصادي والسياسي في المنطقة كانت المشاريع المائية، بكل تعقيدها التقني والهندسي، أداة فعّالة جدا لهذه الأهداف الجيوسياسية.

من جانب سوريا، كانت هناك جدلية حقيقية بين الحاجة إلى التطوير الاقتصادي والرغبة في الحفاظ على الاستقلالية، واستطاع القادة السوريون، في معظم الحالات، إحقاق توازن ما بين هذين الهدفين، لكن على حساب درجة من الاعتماد التكنولوجي والاقتصادي.

في النهاية، الدرس التاريخي هو أن الموارد الطبيعية والمشاريع الاقتصادية الكبرى لا تنفصل أبدا عن السياق السياسي الأوسع، والمهندسون والفنيون قد يركزون على الجوانب التقنية، لكن صنّاع القرار السياسيون والدبلوماسيون يرون في هذه المشاريع أدوات لتحقيق أهداف استراتيجية أكبر، وان فهم هذا الترابط بين التقنية والسياسة ضروري لفهم التاريخ الحديث للموارد المائية في الشرق الأوسط وحول العالم.

المصادر العربية

١. البيطار، فراس. (٢٠٠٣). الموسوعة السياسية والعسكرية (ج ١). عمّان: دار أسامة للنشر والتوزيع.
٢. الكيالي، عبد الوهاب. (١٩٩٠). الموسوعة السياسية (ج ١، ط ٣). بيروت: المؤسسة العربية للدراسة والنشر.
٣. الكيالي، عبد الوهاب. (١٩٩٠). الموسوعة السياسية (ج ٢، ط ٣). بيروت: المؤسسة العربية للدراسة والنشر.
٤. مولى، علي. (٢٠٠٩). الموسوعة الميسرة (مج ١، ط ٣). بيروت: المكتبة العصرية.

المصادر الأجنبية

1. Al-Rifai, M. (2011). Water and power in Syria. Damascus.
2. BRGM Archives. (1950–1958). Reports on Syria. France: Bureau de Recherches Géologiques et Minières (BRGM).
3. Bundesarchiv Berlin-Lichterfelde. (1956). Eröffnung der Botschaft Damaskus. Berlin.
4. Bundesarchiv Berlin-Lichterfelde. (1958). Bericht zur Strategie in Syrien. Berlin.

5. B
undesarchiv Berlin-Lichterfelde. (1958). Direktive des Auswärtigen Amt. Berlin.
6. Bundesarchiv Berlin-Lichterfelde. (1958–1971). Bilan des contrats allemands en Syrie. Berlin.
7. Bundesarchiv Berlin-Lichterfelde. (1960). Rapport de négociations. Berlin.
8. Haddad, N. (2018). The geopolitics of water infrastructure. London: Routledge.
9. Kibaroğlu, A. (2002). Building a regime: The political economy of water in the Middle East. Dordrecht: Kluwer Academic Publishers.
10. Kibaroğlu, A. (2007). Politics of water resources in the Middle East. In A. Kibaroğlu (Ed.), Politics of water resources (pp. 156–178). London: Routledge.
11. Lowi, M. R. (1993). Water and power: The politics of a scarce resource in the Jordan River Basin. Cambridge: Cambridge University Press.
12. McCarthy, J. P. (2009). Water and statecraft: Transboundary water politics. New York, NY: Oxford University Press.
13. Siemens Unternehmensarchiv, Munich. (1958). Project report: Syria. Munich: Siemens.
14. Siemens Unternehmensarchiv, Munich. (1958). Contrat avec la Syrie. Munich: Siemens.
15. Siemens Unternehmensarchiv, Munich. (1958). Team report: Syria (K. Mueller). Munich: Siemens.
16. Trottier, J. (1999). Hydropolitics in the Middle East. London: I.B. Tauris.
17. Waterbury, J. (1979). Hydro-politics of the Nile Valley. Syracuse, NY: Syracuse University Press.
18. World Bank. (1954). Survey of water resources in Syria. Washington, DC: World Bank.

الأرشيفات والوثائق الرسمية

1. Archives du Ministère des Affaires étrangères (AMAE), Nantes. (1926). Ressources en eau (Série Levant, Sous-série Syrie).
2. Archives du Ministère des Affaires étrangères (AMAE), Nantes. (1948). Rapport Boucher.

3. Archives du Ministère des Affaires étrangères (AMAE). (1952). Rapport Lemierre.
4. Archives du Ministère des Affaires étrangères (AMAE). (1953). SGE contract.
5. Archives du Ministère des Affaires étrangères (AMAE). (1954). Accord de crédit franco-syrien.
6. Archives du Ministère des Affaires étrangères (AMAE). (1955). Directive ministérielle.
7. Archives du Ministère des Affaires étrangères (AMAE). (1955–1960). Correspondances diplomatiques.